

قرار تنظيمي جماعي عدد13.....
بتاريخ 2022/05/05.....
يقضي بمنع شرود البهائم والرعي داخل
المجال الترابي لجماعة سيدي يحيى الغرب

إن رئيس جماعة سيدي يحيى الغرب،

✓ بناء على الظهير رقم 1.15.85 صادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛

✓ بناء الظهير الشريف المؤرخ في 08 دجنبر 1915 المتعلق بالتدابير الصحية لحماية الصحة بالمدن والمتمم بالظهير الشريف المؤرخ في 08 يوليوز 1938 المتعلق بنظافة المدن والمراكز الحضرية

✓ بناء على الظهير الشريف رقم 01-58-401 الصادر بتاريخ 12 جمادى الآخر 1378 (24 دجنبر 1958) بشأن الإنذار التوعيمي المترتب عليه الأداء من أجل زجر بعض المخالفات للأنظمة البلدية المتعلقة بالصحة والمحافظة على الغراس المعدل بالظهير الشريف رقم 01-92-91 بتاريخ 1

✓ جمادى الأولى 1413 الموافق (19 نونبر 1992) بتنفيذ القانون 14-88؛

✓ بناء على الظهير الشريف رقم 01-03-59 الصادر في 10 ربيع الأول 1424 (12 ماي 2003) بتنفيذ القانون رقم 11-09 المتعلق بحماية وإصلاح البيئة؛

✓ بناء على الظهير الشريف رقم 01-03-61 الصادر في 10 ربيع الأول 1424 الموافق (12 ماي 2003) بتنفيذ القانون رقم 13-03 المتعلق بمكافحة الهواء؛

✓ بناء على الظهير الشريف رقم 2.69.198 الصادر في 23 من ذي القعدة 1389 (31 يناير 1970) المتعلق بالمحافظة على الطريق العمومية وشرطة السير والجولان .

✓ بناء على الظهير الشريف رقم 1-07-209 الصادر في 6 من ذي الحجة 1428 (27 دجنبر 2007) بتنفيذ القانون رقم 39-07 بسن أحكام انتقالية فيما يتعلق ببعض الرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات المحلية .

✓ بناء على الظهير الشريف رقم 1.07.195 الصادر في 19 من ذي الحجة 1428 (30 نونبر 2007) بتنفيذ القانون رقم 47 - 06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية كما تم تغييره وتتميمه بالقانون

07.20 بناء على الظهير الشريف رقم 1.09.02 الصادر في 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009) بتنفيذ القانون رقم 45.08 المتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية ومجموعتها .

✓ بناء على القانون رقم 96.9 الصادر بتاريخ 15 ماي 1997

✓ بناء على القرار الجبائي الجاري به العمل؛

✓ بناء على مقرر المجلس الجماعي لسيدي يحيى الغرب عدد 56 المتخذ خلال دورته العادية لشهر ماي 2022.

يقرر ما يلي :

الفصل الأول :

- يمنع منعاً كلياً شرود الابهتم ورعي المواشي والبار وغيرها من الحيوانات بالأماكن التالية:
- المناطق والمساحات الخضراء؛
 - الأراضي الفارغة الغير المشيدة الواقعة في شوارع وازقة المدينة؛
 - الطرق العمومية والرصفة والحدائق والممرات والمكان العمومية؛
 - داخل الفضاءات المتواجدة بين البنايات والتجمعات السكنية والمنازل؛
 - الأملاك الجماعية العامة والخاصة والأسواق الموجودة بالمدينة؛
 - أماكن رمي وإيداع النفايات المنزلية الكائنة بالوسط السكني؛

الفصل الثاني :

يمنع تجول هذه البهائم والمواشي والبقار بشوارع وازقة ومساحات وأحياء المدينة تحت طائلة حجزها، كما يمنع الاحتفاظ بها داخل البنايات السكنية.

الفصل الثالث :

يمنع منعاً كلياً تربية المواشي والدواب والبقار في أسطبلات داخل الأحياء والتجمعات السكنية.

الفصل الرابع :

يمنع منعاً كلياً إنشاء مرابط الحيوانات ذات الحوافر أو إسطبلات بدون رخص مسلمة من طرف مصالح الجماعة.

الفصل الخامس :

يمنع منعاً كلياً استعمال الحيوانات كالحمير والخيول والبغال في نقل البضائع أو المواد الأخرى أو استعمالها في البيع المتجول أو في جر العربات بالشارع الرئيسي للمدينة.

الفصل السادس :

يمنع أي تجمع للحيوانات داخل تراب الجماعة سواء للبيع أو لأغراض أخرى إلا بترخيص من الجماعة

الفصل السابع :

يمنع منعاً كلياً على أي كان، فرداً أو جماعة، شخصية معنوية أو ذاتية أصحاب وملاك المواشي والدجواب والبقار ترك هذه الحيوانات تجول وترعى في الأماكن المشار إليها في الفصلين الأول والثاني أعلاه وبصفة عامة ف يكل تراب جماعة سيدي يحيى الغرب.

الفصل الثامن :

يتحمل كل من ضبطت ماشيته او دوابه او ابقاره التائهة المسؤولية الكاملة في كل ما قد ترتب من آثار سلبية كانت سببه هذه الحيوانات التائهة. كما يتحمل المسؤولية عن كل ما قامت به هذه الأخيرة من إتلاف للأغراس والمغروسات التصفيفية من الأشجار بجنابات الطرق العمومية والشتلات... الخ. وفي هذه الحالة تطبق عليه غرامة تساوي ثمن ما قامت هذه الحيوانات باتلافه فضلا عن زيادة قدرها 25 بالمائة من ثمن الغرامة كتعويض للجماعة عن عملية المطاردة والحجز.

الفصل التاسع :

توجه الدواب الممسوكة الى المحجز الجماعي مع محضر محرر من طرف السلطة التي قامت بالحجز.

الفصل العاشر :

يمنع منعاً كلياً إقامة محلات لتربية وبيع المواشي والبقار بالتجمعات والاحياء السكنية.

الفصل الحادي عشر :

ترجع الحيوانات المحجوزة الا اصحابها بعد اداء الرسوم النמדدة بالقرار الجبائي الجاري به العمل

الفصل الثاني عشر :

الحيوانات التي تظهر عليها آثار المرض تخضع لفحص الطبيب البيطري الذي يقرر في مصيرها ويتحمل صاحب الحيوان المريض مصاريف الفحص والعلاج.

الفصل الثالث عشر :

تحدد مدة الحجز في مدة اقصاها خمسة عشرة يوماً بعدها يصبح للجماعة الحق في التصرف فيها وفق المقتضيات الخاصة ببيع المحجوزات التي لم يطالب بها اصحابها في الالجال القانونية (15 يوماً).

خلال هذه المدة، وإذا كان مالك الحيوانات معروفا فإن اطعامها يكون على نفقته ولا تتحمل الجماعة اية مسؤولية فيما قد يترتب عن عدم اطعامها بما في ذلك مطالبته بما يساوي ما انفقته الجماعة في اطعام هذه الحيوانات اذا اقتضى الأمر ذلك.

عشر:

حالة ضبط ماشية أو دواب نفس المالك للمرة الثانية فإن الحيوانات المحجوزة بالمحجز يتم بيعها بدون مطالبة الجماعة بأي تعويض فضلا عن الغرامات المنصوص عليها

الفصل الخامس عشر:

كل عرقلة لعملية تنفيذ هذا القرار أو عدم الإمتثال لأوامر الجهات المعنية بالتنفيذ يعرض مرتكبيها الى المتابعة القضائية الجاري بها العمل.

الفصل السادس عشر:

تعتبر المقتضيات السالفة الذكر بمثابة قرار تنظيمي جماعي يقضي بمنع شرود البهائم ورعي المواشي والأبقار بالمجال الترابي لجماعة سيدي يحيى الغرب.

الفصل السابع عشر:

يعهد بتنفيذ هذا القرار إلى السيد مدير المصالح والمصالح الجماعية المختصة والسلطة المحلية ومصالح الأمن كل في دائرة اختصاصه .

سيدي يحيى الغرب في :

الرئيس

الأمين

إبراهيم زرويني

